

السياسات الجزائرية الاجتماعية الاقتصادية لمواجهة البطالة

كويجل فاروق : أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة البليدة 2

ملخص

تشير الكثير من المعطيات حول اتجاهات سوق العمل في الجزائر منذ منتصف العام الماضي (2016) إلى تسجيل المزيد من التراجع نتيجة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد جراء تراجع أسعار المحروقات وبالتالي ارتفاع ولو بسيط نسبيا في معدل البطالة. تعكس مخططات الدولة الرامية إلى خفض معدلات البطالة أهم محطات الظاهرة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014. ارتكزت هذه المخططات على ثلاث برامج تنموية ضخمة. سنحاول تفحص محتوياتها لتقديم ركايزها المعتمدة كعوامل للتقليل من حدة معدلات البطالة في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة (1999-2014)، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي ما مدى مساهمة البرامج التنموية المعتمدة في الفترة الممتدة ما بين 1999 - 2014 في التقليل من حدة مشكلة البطالة؟

الكلمات مفتاحية: البطالة، البرامج التنموية، العمل، الأزمة

Abstract

Numerous data describing the market trend of work in Algeria until the mid 2016 led to a new regression, which the country had imperatively known due to the financial crisis, because of oil price drop. We are in the presence of a modest increase of unemployment rate.

The plans of State targeting the reduction of unemployment rate describe various phases of the phenomenon during the 1999-2014. These plans are based on three important programs of finance. We will make the diagnosis to present the pillars taken as factors of unemployment reduction during the so

Keywords: work, unemployment, programs of finance, financial crisis

مقدمة

تشير آخر معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (أفريل 2016) إلى أن عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو 1.272 مليون شخص منهم 792 ألف رجل و479 ألف امرأة أي بمعدل بطالة 10.08% على المستوى الوطني، في حين جاء في تقرير الديوان الوطني للإحصائيات (أفريل 2014) أن عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو 1.151 مليون شخص أي بمعدل بطالة 9.8% على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال شهر سبتمبر 2013¹.

مما لا شك فيه، أن البطالة هي من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول العالم دون استثناء. فالدول المتقدمة أصبحت هي الأخرى تعاني من أزمة البطالة، وحدث ولا حرج بالنسبة للدول النامية حيث تتميز فيها نسب البطالة بالارتفاع الحاد مقارنة بالدول المتقدمة، والجزائر باعتبارها من الدول السائرة في النمو فقد عرفت و تعرف هذه الظاهرة بنسب مرتفعة وعند الجنسين و حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات دائما فقد بلغ معدل البطالة عند الرجال خلال شهر أفريل 2014 نسبة 8.8% بزيادة 0.5 نقطة مقارنة مع سبتمبر 2013، في حين سجلت نسبة البطالة عند النساء تراجعا ملموسا من 16.3% إلى 14.2% خلال نفس الفترة، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب من فئة 16-24 عاما، فقد شهد استقرارا خلال الفترة ما بين شهر سبتمبر 2013 وأفريل 2014 مسجلا نسبة 24.8%، وتشير البيانات إلى أن حوالي عاطلين اثنين عن العمل من أصل ثلاثة مسجلين في سجلات الباحثين عن فرصة عمل منذ سنة أو أكثر، في حين أن هناك انتشارا للبطالة طويلة الأمد وسط الأشخاص بلا شهادات تقدر نسبتهم بـ 67.8% مقارنة بحملة الشهادات العليا 58.6%، ويقدر عدد العاطلين عن العمل الذين سبق لهم وأن عملوا من قبل بـ 41.5% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في البلاد.

و انطلاقا من هذه النسب وكما هو معروف أن للبطالة آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد و المجتمع و من الضروري العمل على الحد منها بكل الإمكانيات المتوفرة و السياسات الضرورية لمواجهة تدهور سوق الشغل، حيث أنشأت السلطات العمومية أجهزة بديلة جديدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية، ويمكن حصر هذه البرامج في:

- أجهزة: 1- تسييرها وزارة المكلفة بالعمل. 2- تسييرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.
- 3- حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة).
- 4- الدعم والإدماج المهني (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب). 5- صيانة وترقية الاستثمارات.

جاءت جل هذه الآليات لدعم التشغيل وذلك في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة، وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة متغيران أساسيان في انتشار الآثار الاجتماعية الوخيمة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع، ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها، وهو ما يمثل جانب الطلب، ومن جهة أخرى تحليل احتياجات سوق العمل من حيث الكم والنوع، وتنبثق أهمية هذا التحليل الثنائي من ضرورة تحقيق التوافق المستمر مابين عرض العمل والطلب عليه من حيث الحجم والطبيعة.

وعليه سنحاول في العناصر الموالية أن نجيب على أحد أهم الأسئلة المتعلقة بمختلف السياسات المتبعة في السنوات الأخيرة للتقليص من حدة نسبة البطالة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي ما مدى مساهمة البرامج التنموية المعتمدة في الفترة الممتدة مابين 1999 – 2014 في التقليص من حدة مشكلة البطالة؟ ولإجابة على هذا التساؤل يجب التطرق للعناصر التالية:

1- واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

1-1 واقع التشغيل: « إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد

الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك هي ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تدرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي ومن السياسات القطاعية ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل»².

ومنه يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الاقتصادية، وقد انتقل الاهتمام لمجال التشغيل في الجزائر في ضوء الاختلالات التي عرفها وما زال يعرفها سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن للتشغيل عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

حيث يعرفه بيار بورديو Pierre Bourdieu على أنه « كل نشاط يقدم موردا معيناً للفرد الذي يقوم به»³، كما يمكن تعريف التشغيل أيضا على أنه « مجموعة الأنشطة المأجورة في مدة معينة»⁴.

و تعرف منظمة الأمم المتحدة التشغيل على أنه «توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة»⁵.

فهذه التعريفات تعني أن التشغيل يعني جميع الموظفين، بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الإحصاء في وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص، أي يقصد بالتشغيل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف، بمعنى أن تتوافر للجميع الإمكانية التامة للوصول إلى فرص كسب الدخل، وهو يمهّد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل والحماية الاجتماعية دون النيل من حقوق العمال ومن المعايير الاجتماعية، إذا التشغيل يمنح للجميع إمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول، وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال خلق فرص الدخل والثروة.

2-1 ماهية سياسة التشغيل

تعني سياسة التشغيل « السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق»⁶، وعليه تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

وعليه فإن سياسة التشغيل تعني تصميم سياسة واضحة وناشطة لتأمين التشغيل الكامل، مع ضرورة تنسيقها ضمن إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تمثلت سياسة التشغيل في الجزائر في وضع وتسطير مجموعة من البرامج بغرض توفير مناصب الشغل سواء لفئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل والوافدين الجدد إلى سوق العمل، أو للفئة التي فقدت مناصبها جراء سياسة إعادة الهيكلة التي اعتمدتها الجزائر و تبني نظام خوصصة المؤسسات العمومية تحت مظلة البرامج التالية:

* الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) * البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

* الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) * الشبكة الاجتماعية (IAIG)

* الشغل المأجور بمبادرة محلية" تشغيل الشباب (ESIL) * برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)

* الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) * مشاريع صندوق الزكاة.

* المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات.

والجدير بالذكر في هذا المجال أن سياسة التشغيل ما هي في حقيقة الأمر سوى انعكاس حقيقي و واضح للسياسة العامة للدولة، أي ما هي سوى إسقاط لإيديولوجية الدولة، و يمكن التمييز بين إيديولوجيتين رئيسيتين في مجال سياسات التشغيل هما في الحقيقة انعكاس لقطبي النظام الدولي العالمي (النظام الاشتراكي - النظام الرأسمالي) ، حيث أن سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الاشتراكي تعتبر العمل مصدرا لكل القيم وحقا لكل مواطن، بل إنه واجب عليه، ويجب على الدولة التدخل في توفير فرص عمل لأفراد القوى العاملة الراغبين فيه، مع ضمان حرية الاختيار والاستقرار.

أما سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الرأسمالي فتركز على اعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها انطلاقا من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وبهذا فهي تعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى.

1-3 واقع البطالة

من المعلوم أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي، وقد تزايدت حدتها في هذه الأخيرة، كما أن البطالة في الجزائر على غرار جميع المجتمعات قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها

السياسي وكذلك الديموغرافي ومنها التقني والتنظيمي والإداري، وقد ترك ذلك كله عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد لسوق العمل وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل.

وعليه قبل الحديث عن واقع البطالة يجب أن نعرض على تعريف البطالة ، حيث أن لفظ بطالة « مشتق من الفعل بطل ، فبطل الشيء بطلانا وبطلا أي ذهب ضياعا ، أو بطل أي فسد وسقط حكمه فهو باطل ، وبطل العامل بطالة تعطل فهو بطل »⁷ كما أنها تشير إلى « الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه، وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد لكنه لا يجده، وتعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة»⁸ كما نجد أن الباحث رمزي زكي عرف البطال « كل من هو قادر على العمل، راغب فيه، يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه بدون جدوى.»⁹

ويرى آخرون أن البطالة هي « حالة توقف لإرادي عن العمل لاستحالة وجوده، وأنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره"، وهي بأشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبا في تأثيراتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع»¹⁰

و وفقا للتعريف الذي اعتمدته المكتب الدولي للعمل (BIT) في الملتقى الدولي الثامن عشر (18) له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطلا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي :

المعيار الأول "بدون عمل" : ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان في اعتبار الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض وفي نفس الوقت يبحث فيه عن عمل بأنه بطل.

المعيار الثاني "متاح للعمل" : لكي يوصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحاً للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كالطلاب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته على سبيل المثال، كذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات

(المرض، مسؤوليات عائلية... الخ)، لأنهم من الناحية العملية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقاتهم التي تمنعهم من الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

المعيار الثالث يبحث عن العمل : ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة

للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل : التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء¹¹....

وأدق تعريف للبطالة هو كل من هم قادرين ومؤهلون للعمل، ومستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، أما الاقتصاديون فيعتبرون العاطلين هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وخبرتهم المهنية.

ويفهم من هذه التعريفات أن البطالين هم الأفراد الذين لا يعملون ومستعدون للعمل في حال ما إذا عرض عليهم، وتستبعد طبعاً فئة الذين لا يستطيعون العمل لأسباب دراسية كالتلاميذ والطلبة والمرضى، والذين اتخذوا خطوات جادة ومحددة ومستمرة للبحث عن عمل مأجور، وهذا من خلال التسجيل في وكالات ومكاتب التشغيل أو عن طريق نشر إعلانات طلب العمل عبر الصحف وغيرها من الوسائل .

واستنتاجاً لكل هذه التعريفات يتبين لنا أن هناك عدة أنواع للبطالة تجاذبها الباحثون و المشتغلين بهذه الظاهرة ، و قد استقر عندنا الرأي على الأنواع التالية للبطالة، رغم أننا متأكدون أنها لن تجتمع في مجتمع واحد بل تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة المجتمع :

* البطالة الاختيارية: هي بطالة إرادية أي هي بطالة من لهم القدرة على

العمل ولكنهم لا يعملون ويلجئون للقعود بمحض إرادتهم وهذا لأسباب عديدة كأن يترك الفرد وظيفته للبحث عن فرص عمل أفضل، أو يكون من أصحاب الثروة، أو الفقراء الذين يتكلمون في كسب رزقهم على الآخرين.

* البطالة الإجبارية: على غرار البطالة الاختيارية فمجرد الإشارة للبطالة

الإجبارية يدفعنا نحو تصور شكل هذه البطالة والتي تشمل الأشخاص الراغبين في العمل ولا يجدونه وقد تعني أيضاً «الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري

من غير إرادته، فهي تحدث عن طريق تسريح العمال بالرغم من قبولهم للعمل وقدرتهم عليه، كما ينطبق هذا النوع على الداخلين الجدد لسوق العمل، الذين لا يجدون فرصا للعمل»¹² وقد تأخذ البطالة الإجبارية شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

* البطالة الاحتكاكية: تعني البطالة الناجمة عن نقص الاتصال ما بين طالبي

العمل و عارضي المناصب أي هي تلك «البطالة التي تحدث بسبب الحراك المهني وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل»¹³، فهي إذن تشير إلى وجود أفراد يبحثون عن عمل أو وظيفة تناسبهم ولكن لنقص إطلاعهم على عروض العمل لم يلتحقوا بهذه المناصب نتيجة التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وهذا النوع من البطالة لا يشكل عادة مشكلة بحيث يكون وجودها مؤقت.

* البطالة الكينزية: هي البطالة التي ترافق اختلال الدورة الاقتصادية،

وبمعنى آخر مرور الاقتصاد من مرحلة الانكماش إلى مرحلة الانتعاش، وتعرف أيضا بالبطالة الدورية حيث تعجز المؤسسات في مرحلة الانكماش على تصريف منتجاتها فتعمل على تسريح جزء من العمال وتحدث بذلك البطالة.

* البطالة الهيكلية: يقترن ظهور البطالة الهيكلية حين يستبدل العنصر

البشري بالآلة مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، إذ «ينشأ هذا النوع بسبب التقدم التكنولوجي أو بسبب تغيرات تحدث في الاقتصاد القومي لبلد ما ، خاصة في الجوانب الاجتماعية أو الديموغرافية»¹⁴.

* البطالة التقنعة: تنشأ عندما يفوق عدد العاملين الحاجة الفعلية للعمل ،

أي وجود فائض من العمال لا ينتج شيئا حيث «تستنزف هذه الطاقة خاصة في أعمال لا تحقق أي إنتاج فعلي»¹⁵ ويسود هذا النوع من البطالة خاصة في مؤسسات القطاع العام.

* البطالة السافرة: تعتبر البطالة السافرة صورة من صور البطالة الإجبارية

، فهي تعني وجود أفراد من المجتمع قادرة على العمل، وترغب فيه لكنها لا تجد فرصا لذلك.

* البطالة الموسمية: هي «البطالة التي تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية، فتعمل هذه الصناعات في بعض الفصول دون البعض الآخر أو تزيد عملها في جزء من السنة، ويقل في جزء آخر»¹⁶

1-4 أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر: إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية والسياسة التعليمية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والشؤون التنظيمية، حيث أن كل واحد من هذه الأسباب يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كلاهما.

1-4-1 الأسباب الخارجية عن إرادة الدولة: وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

انخفاض أسعار المحروقات: بالنسبة لهذا العنصر فإن إيرادات الخزينة تأثرت بمتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و1986 وهذا ما أدى إلى إيجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و بالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات¹⁷.

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى: نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل و من ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، و قد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط و تراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%¹⁸.

تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل

جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3٪ في عام (1984-1985) إلى 101.9٪ في عام (1986-1987) باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيرادها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30٪ و20٪ أمام كل من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات.

1-4-2 الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية: تشمل العوامل التي

يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها باختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتنوع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق ومن بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

1-4-2-1 عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: تدل الكثير من التجارب

التموية لكثير من دول العلم على أن تحقيق التنمية الاقتصادية لم يعد يتوقف على ما تمتلكه هذه البلدان من موارد طبيعية وعناصر إنتاجية فقط بل يتوقف على ما تمتلكه هذه البلدان من موارد طبيعية وعناصر إنتاجية فقط بل يتوقف أيضا على المستوى العملي والمهاري لقوة العمل التي تمتلكها، والتي تمكنها من استيعاب ومسايرة التطورات السريعة والمتلاحقة لفنون الإنتاج الحديثة، كما تدل إحصاءات كثير من الدول المتقدمة على أن القسم الأكبر من دخلها لا يعود فقط إلى توفير الموارد الطبيعية الأولية، ولكن يعود في المقام الأول إلى نوعية الموارد البشرية التي يسهم التعليم والبحث العلمي في إعدادها وتدريبها وتحسين أدائها، وهذا الأمر يؤكد على أن التعليم بصفة عامة والتكوين المهني بصفة خاصة يسهمان في تحقيق التنمية والمحافظة عليها واستمرارها، ومن ثم لا يمكن إلحاق التنمية في عامل الاستثمار في توفير الموارد الطبيعية الأولية فقط، ولكن يعود في المقام الأول إلى نوعية الموارد البشرية التي يسهم التعليم والتكوين المهني في إعدادها وتدريبها وتحسين أدائها، وهذا الأمر يؤكد على أن التعليم بصفة عامة والتكوين المهني بصفة خاصة يسهمان في تحقيق التنمية والمحافظة عليها واستمرارها، فمن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الحاجة أصبحت ماسة إلى التأكيد على ضرورة ملائمة خريجي التعليم الجامعي والتكوين المهني لاحتياجات سوق العمل وذلك لضمان حصولهم على الفرص

الوظيفية الملائمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى مساهمة التكوين في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد .

2-2-4-1 البعد المكاني للسياسة السكانية: إن جوهر التنمية هو إيجاد أساليب تتلاءم مع الأحيزة المكانية وما تتمتع بها من خصائص ومميزات، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية، من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، وكل هذا بطبيعة الحال من أجل وضع سياسة تنموية تدفع نحو التقليل من حجم البطالة لذلك وجب ربط السياسة التنموية بالسياسة السكانية من خلال ضبط البعد المكاني للتنمية ، وعموما «...فلا يمكن للتنمية أن تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها، لتتجسد أثارها في البنية المحيطة بها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إن كانت التنمية تبدأ كمفهوم فكريا فإنها تنتهي بالجغرافية و تتجسد بالمستقرات البشرية»¹⁹

3-2-4-1 الاختلال الهيكلي: ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاققتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة ، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك، كما يمكن تصنيف الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:

الخمول و افتقاد الديناميكية في القطاع الإنتاجي بقطبيه الصناعي أو الزراعي، حيث أن هذين القطاعين افتقدا الحركية والديناميكية المفروض توفرها في سوق العمل كانعكاس حتمي لفعالية الجهاز الإنتاجي، حيث أن هذا الأخير لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية التي يتمتع بها القطاعين. و بالتالي لم يتمكن استحداث مناصب شغل تمتص جزءا من البطالة الحالية بل في كثير من الأحيان كان القطاع الإنتاجي بقطبيه يخسر مناصب شغل و يزيد من مشكلة البطالة كموجة التسريح الجماعي و غلق المؤسسات التي طالت الكثير من العمال في سنوات التسعين.

توقف أو في أحسن الحالات انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية منذ سنوات، مع العلم أن قوة الدعم و حجمه يشكل واحد من أهم السياسات الكفيلة باستمرار الإنتاج وإعطائه الديناميكية اللازمة لضمان زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي التمكن من استحداث مناصب شغل جديدة تمكن وتساهم في التخلص من حالة البطالة

الناجمة عن تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. وقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال أهم عقبة منعت توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل فيما يخص هذا العامل فإن قضية الاستثمار في الموارد البشرية هي واحدة من أهم عناصر الاختلال الهيكلي، حيث غلب التكوين الكمي على النوعي، وأصبح التكوين مجرد مرحلة يراد للشباب المرور عليها وتأخير التحاقهم بعالم الشغل، بالإضافة لغياب إستراتيجية تكوينية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السوق وبالتالي عدم التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

4-2-4-1 العوامل المباشرة للبطالة: وهي ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة

التعاقدية، ما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات، وقد تجلت عندنا بوضوح مع الإصلاحات الهيكلية في شكل عقود محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل.

كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها مما يؤدي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية، وما سينتج عنه من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال.

وفي نفس السياق فإن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف التخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة نحو القطاعات المحتاجة إليها.

5-1 مختلف الآثار الناجمة عن البطالة

لكل ظاهرة أعراض وأسباب تترتب عنها آثار ونتائج، وعليه ومن منطلق أن العمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، فباختفاء هذا الأخير فهو في مواجهة حتمية للفقر، والفقر ما هو إلا صفة جامعة لمجموعة من الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة، وهناك العديد من الآثار

الناجمة عن البطالة من حيث أنها تشكل سببا أساسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية وتهديدا لاستقرار والأمن الاجتماعي للفرد والمجتمع ككل والتي نوجزها فيما يلي:

انتشار الفقر في المجتمع وهذا راجع لتدني دخل الفرد أو انعدامه، ولطالما ارتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالبطالة وانتشاره يفقد الفرد الأمن الاقتصادي. فالفقر يعد من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالباً - افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15 % من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم - حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة - حوالي 180 مليون شخص.

- إهدار الموارد البشرية المساهمة في اقتصاد المجتمع أي أن البطالة عند الفرد تؤدي إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك بحالة من اليأس والعجز .

و من أهم مظاهر الاعتلال التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل ما يلي:

1-5-1 الاعتلال النفسي

- الاكتئاب : تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك الذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب كلما استمرت بطالة الفرد ، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات ، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معيشة واقعه المؤلم وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار.

- تدني اعتبار الذات : ينمي العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعاً من الإحساس بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها. كما تولد لديه شعور بالاغتراب عن مجتمعه، لأن فقدان تحقيق الذات قد يولد لدى الفرد شعور بعدم الارتباط والانتماء للمجتمع، وعليه فقدان روح المواطنة السليمة والصحيحة.

إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني كارتفاع ضغط الدم...والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية إضافة إلى معاناة سوء التغذية ، اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.²⁰

1-5-2 الاعتلال الاجتماعي

كما تؤدي البطالة بالعاطل وهو في حالة فراغ دائم إلى ارتكاب الرذيلة والجريمة بمختلف أنواعها(السرقه،الأعمال الغير أخلاقية) بالإضافة لتعاطي المخدرات والتجارة فيها كمصدر لجلب المال. - تأخر سن الزواج وما يترتب عنه من عنوسة وانحرافات أخلاقية بين أوساط الشباب ذكورا وإناثا .

-هجرة الكفاءات والأدمغة إلى الخارج حيث يؤدي للإحساس بالاغتراب عن الوطن و الرغبة الشديدة والملمحة للهجرة للخارج من أجل البحث عن فرص للعمل هناك وتحقيق الذات، وقد يؤدي الأمر ببعض الشباب إلى اتخاذ مسارات غير سليمة و أشكال غير قانونية كالهجرة غير الشرعية (elharaga أو كما تسمى بقوارب الموت) التي أصبحت منتشرة في أوساط الشباب البطال.

-الاستعمال الضعيف للمورد البشري²¹ ، تضییع المواهب المكتسبة²² ، انتشار العمل غير الرسمي وتفشي الآفات الاجتماعية.

2- البرامج التنموية في الجزائر ونتائجها(1999-2014)

إن المتتبع للحالة التنموية في الجزائر خاصة مع نهاية القرن العشرين وامتدادا إلى أواسط العشرية الثانية من القرن الحالي يلاحظ ميل الدولة نحو تخفيف وطأة الوضع الاجتماعي الخطير، الذي كان من أهم نتائج سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي. بالإضافة لمحاولة التفتح على الاقتصاد الخارجي ومسايرة الظروف الدولية الجديدة،

من خلال السعي إلى إبرام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والمفاوضات الحثيثة من أجل ولوج عضوية المنظمة العالمية للتجارة، وبطبيعة الحال فإن هذه السياسة استوجبت عدة إصلاحات وتحديات من قبل الدولة لعل أهمها الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي الذي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله.

ومن أجل تحقيق ذلك فكرت الدولة الجزائرية في إيجاد حلول مناسبة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية بصورة تسمح لها بإدخال تغييرات جذرية و في نفس الوقت تدريجية على مستوى جميع المؤشرات الاقتصادية للبلد ، والتي سطر من خلالها بلوغ أهدافها التنموية المنشودة وبالتالي تعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، وعليه فقد شرعت الجزائر مع بداية العشرية الأولى من هذه الألفية (منذ سنة 2001) في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج استثمارات عمومية امتدت على طول الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 وقد كانت عبارة عن برامج خماسية تمثلت أساسا فيما يلي :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)،

وصولا لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014). وقد استهدفت هذه البرامج مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل وتحقيق التوازن الجهوي، وإحياء جميع مناطق البلاد، وهذا لتحقيق التنمية المستدامة.

2-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : PSRE

Programme de soutien à la relance économique – PSRE هو مخطط خماسي وضعته الدولة و خصصت له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة، ويمتد البرنامج من 2001 إلى غاية 2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية . كما يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية

التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي. ويهدف هذا البرنامج أيضا إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، وحسب وثيقة منشورة في موقع رئاسة الحكومة فتحدد أهداف هذا البرنامج فيما يلي²³:

- تنشيط الطلب الكلي.
 - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
 - تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- وعليه فكل هذه الأهداف إنما تصب في هدف رئيسي واحد يتمثل في الرفع من نسبة النمو وتخفيض معدل البطالة، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الهدف الجوهري من وراء هذا البرنامج كان التخفيف من الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، حيث ارتكز هذا البرنامج على تحسين الظروف المعيشية للفرد من خلال دعم التنمية المحلية والموارد البشرية، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة والتقليص من نسبة البطالة، وقد يظهر لنا هذا من خلال متابعة وتحليل الحصيلة التالية:

2-1-1 التنمية المحلية

ففي مجال التنمية المحلية نجد أن البرنامج وضع مقترحا للتمويل قدره 113 مليار دج خصص لمختلف التدخلات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتكفل بأنشغالات أفراد المجتمع على المستوى المحلي في جوانبها المختلفة، وذلك من خلال التدخل لتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للسكان .

حيث اشتمل البرنامج انجاز مخططات بلدية للتنمية (Programmers

) Communal De Development –PCD- كان الهدف الأساسي منها تشجيع

التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للنشاطات و التجهيزات العمومية عبر كامل أنحاء الوطن، حيث اعتمدت الدولة من خلال هذا البرنامج على سياسة الدفع بالمشاريع المرتبطة بالمواطن كفرد وتحسين ظروفه المعيشية والاجتماعية من خلال إطلاق مشاريع شق الطرق الولائية و البلدية و إنجاز مختلف هياكل البنى التحتية ،

المياه ، البيئة ،... إلخ ، تهدف في مجملها نحو تحقيق الاستقرار و محاربة الهجرة الداخلية خاصة في المناطق التي تأثرت بمخلفات الإرهاب وعشرية الأزمة الدموية.

2-1-2 التشغيل والحماية الاجتماعية

على غرار برنامج التنمية المحلية فإن برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له غلاف مالي قدر ب 16مليار دج، خصص بالأساس للولايات المحرومة من أجل دعمها باليد العاملة بغيا للوصول إلى نوع من التوازن في تنمية الموارد البشرية، وعليه فقد سمح هذا البرنامج بخلق حوالي 70000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أي ما يعادل 23000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دج، هذا في مجال التشغيل . كما قام هذا البرنامج بتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANAM) بمبلغ قدره 0.3 مليار دج.

وقد كان لهذا البرنامج الأثر الكبير في التقليل من مستويات البطالة فقد عرفت هي الأخرى انخفاضات معتبرة خلال فترة البرنامج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الزراعة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية، أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	27.3 %	25.7 %	23.7 %	17.7 %

Source: Ministère de la Prospective et des Statistiques ,Algérie en quelque chiffres les édition des années 2002a 2004, <http://www.mps.gov.dz>
Et Ons, Rapport "Emploi et Chomage" des Années 2001-2004, www.ons.dz

أما فيما يخص الحماية الاجتماعية فقد ارتكز نشاط هذا البرنامج على مختلف مجالات التضامن اتجاه الشرائح الأكثر فقرا و هشاشة في المجتمع ، وقد

خصص لهذا البرنامج ما مقداره 3 مليار دج ، كما تم تخصيص نفس المبلغ لإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة، في حين تم تخصيص مبلغ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة.

2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) : PCSC

Programme complémentaire de soutien à la croissance

استكمالا لما تم الشروع فيه في المخطط السابق (2001-2004) ومن أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005 / 2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا بميزانية قيمتها 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم، وكذا تطوير الخدمات العامة.

وقد جاء هذا البرنامج التكميلي بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالأخص في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فقد كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج زيادة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي الحد من معدلات البطالة التي بلغت في المتوسط خلال الفترة 1995-2000 ما يقارب 28% وانتقلت لحدود 17% مع نهاية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وهي نسبة مرتفعة كان لها الأثر البالغ على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في مجالات عديدة ومتشعبة نختصرها فيما يلي ²⁴:

- دعم النشاطات الإنتاجية الفلاحية (الفلاحة، الصيد، الموارد المائية...).
- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان للمناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الإستشفائي.
- النهوض بقطاع الاتصالات وقطاع الأشغال العمومية واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه ومن خلال ركائز هذا البرنامج يمكننا القول أنه جاء ليكمل ما تم البدء فيه في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث أريد من خلال هذا البرنامج تحقيق ديمومة النمو والتنمية

حتى لا يذهب المجهود المبذول في البرنامج 2001-2004 هباء منثورا.(أنظر

(الجدول)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة المشغلة	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000
الفلاحة	1.038.520	1.609.633	1.170.897	1.252.000	1.252.000
الصناعة	1.058.835	1.263.591	1.027.817	1.141.000	1.194.000
البناء والأشغال العمومية	1.212.022	1.257.703	1.523.610	1.575.000	1.718.000
التجارة / الخدمات الإدارية	4.392.844	4.737.877	4.871.918	5.178.000	5.318.000
البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

Source: Ministère de la Prospective et des Statistiques ,Algérie en quelque chiffres les édition des années 2005a 2010,

<http://www.mps.gov.dz>

Et ONS , Rapport "Emploi et Chômage" des Années 2004-2010,

www.ons.dz

إذا من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد حقق الكثير من أهدافه التي جاء من أجل دعمها وتحسينها حيث أننا لاحظنا أن من بين أهم أهداف هذا البرنامج كما أشرنا إلى ذلك سابقا كانت المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة و الولائية، تطهير المياه و المحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية، وتحسين العلاج الإستشفائي، بالإضافة إلى دعم ومرافقة الشباب من أجل استحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي طغت عليها النشاطات التجارية والخدمات، حيث ارتفع حجم اليد العاملة في هذا القطاع من حدود 4.392.844 في سنة 2005 إلى حدود 5.318.000 في سنة 2009 أي بزيادة قدرها 925.156 منصب جديد (60% من مجموع المناصب المستحدثة) وكذلك قطاع الأشغال العمومية الذي كان له دور كبير أيضا في التقليل من نسبة البطالة حيث لاحظنا زيادة حجم اليد العاملة في هذا القطاع من 1.212.022 سنة 2005 إلى 1.718.000 في سنة 2009 أي بزيادة قدرها 505978 منصب جديد (32.30% من مجموع المناصب المستحدثة)، وعلى عكس توجه الدولة فقد عرف قطاع الفلاحة تراجعا في اليد العاملة، حيث انخفضت من حدود 1.380.520 في سنة 2005 إلى حدود 1.242.000 في سنة 2009 أي بانخفاض قدره 138520 منصب.

وعليه ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن جل القطاعات التي وضعها البرنامج التكميلي لدعم النمو ضمن أولوياته كان لها الأثر الكبير و المساهمة الفعالة في إحداث التنمية المرجوة مما ساعد على خفض معدل البطالة بشكل كبير حيث انتقلت من 15.30% سنة 2005 إلى ما معدله 10.20% .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المعدل لم يكن ليكون لو لا مساهمة كل القطاعات في عملية نمو متكاملة رغم أن أحد أهم القطاعات جاءت نتائجها على غير المرجو منه ولكن يمكن إرجاع ذلك لنمو القطاعات الأخرى و تفضيل طالبي الشغل الابتعاد عن قطاع الفلاحة و الالتحاق بالقطاعات الأخرى على غرار قطاع الخدمات التجارة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي قطاعات استقطبت الشباب نظرا لأنها تتيح لهمولوج لعالم التجارة و المهن الحرة التي وفرتها الدولة من خلال مختلف الأجهزة التي استحدثت من أجل ذلك على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A)، الشغل المأجور بمبادرة محلية "تشغيل الشباب" (E.S.I.L)، الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G)، محلات الرئيس، مشاريع صندوق الزكاة، برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E).

ومن خلال قراءة بسيطة لهذه البرامج نلاحظ أنها تصب كلها في خانة الخدمات، التجارة وإنشاء المؤسسات و هذا ما يمكن أن يفسر لنا ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذه القطاعات و انخفاضها في قطاع الفلاحة رغم وجود برنامج هام تم توجيهه للفلاحة غير أن هذا القطاع مرتبط بملكية الأراضي وصلاحياتها و هو ما يعد من أهم معوقات هذا البرنامج الواجب إزالتها إن أريد لهذا القطاع أن ينهض بقوة، باعتباره أحد أهم موارد الثروة لمرحلة ما بعد البترول.

2-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014): PCCE

Programme de consolidation de la croissance économique أو برنامج الاستثمارات العمومية (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)، بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة وتيرة التطور في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج أيضا، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

وقد حظي تأهيل الموارد البشرية باهتمام خاص في هذا البرنامج، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40% من إجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج، بالإضافة فإن البرنامج يهدف إلى ربح رهانين أساسيين يتعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009، أما الأمر الثاني فيتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة (2010-2014) وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)، وحسب أحد الباحثين في الاقتصاد فهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو²⁵

وعليه أصبح استحداث مليوني منصب أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع بالكيفية التالية:

* مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي

* مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

ورغم أن أهداف هذا البرنامج تبدو صعبة التحقيق وفي بعض الأحيان مستحيلة التحقيق إلا أن المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديدة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوص اختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج (2010-2014)، والتي يبينها الجدول التالي:

جدول يوضح معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	
9.015	9.43	9.75	9.27	10	معدل البطالة %

الباحث بناء على: ONS, Rapport "Emploi et Chômage" des Années 2010-2014, www.ons.dz

من خلال ملاحظتنا للنتائج المحققة في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 كما يبينها الجدول السابق يظهر لنا بشكل جلي أن الإمكانيات المالية الضخمة التي ضخت في هذا البرنامج ساعدت على تراجع نسبة البطالة ولو بنسبة صغيرة غير أنه لم يحقق هدف الحكومة في الوصول إلى أقل من 09 % ، وعليه و كما سبق ، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم إلى حد ما في القضاء شيء من البطالة واستحداث مناصب شغل ، إلا أنها كانت مزيجاً بين المناصب المؤقتة والدائمة ، كما أن نسبة 1 % ضعيفة جداً إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة المرصودة لهذا البرنامج والمقدرة بحوالي 350 مليار دج لمكافحة البطالة ، إذ تم رصد 130 مليار دج للتوظيف المؤقت ، 80 مليار دج لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 150 مليار دج لإدماج خريجي الجامعات والتكوين المهني ، وقد تجلى مشكل مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة في إطار المخطط الاستثماري للفترة 2010-2014 بمجرد انخفاض أسعار المحروقات إلى مادون 40 دولار خلال السنتين الأخيرتين وما أحدثه من إختلالات في التوازنات المالية و كان أولى ضحايا تلك المناصب المؤقتة التي تم إستحداثها في إطار برنامج دعم النمو أو برنامج توطيد النمو من خلال مقصلة التقشف الذي اعتمدته الدولة .

3-النتائج

من المعلوم أن الحد من معدلات البطالة تظهر جليا في الحالة التي يتميز فيها الجهاز الإنتاجي المحلي بالمرونة والكفاءة في الأداء ، بشكل يمكن من تحقيق الاستجابة الكافية في العرض للزيادة في الطلب الكلي بحيث يعود ذلك بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

بتحليل نتائج البرامج الاستثمارية للفترة 2001-2014 تبين أن:

- الدولة لم تخصص مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود 6.9 مليار دولار ، وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج؛ لذا كان أثر سياسة الإنعاش على البطالة ضعيفة جداً.
- اتضح نوعاً ما هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 لكنه لم يرق لتوقعات هذا البرنامج في مجال التشغيل ، والذي استهلك فقط ما

قيمته 16% من إجمالي اعتماداته المالية، وهذا ما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة سيما فيما يخص توفير مناصب الشغل.

- جاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابه لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي لم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسيرونها.

- وفقا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزايدا في حجم الواردات من 19 مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الاقتصادي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الواردات وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي.

- الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 أعطت وزناً مالياً معتبراً لهذا البرنامج، الأمر الذي أدى بالضرورة لتوفير مناصب شغل جديدة وتدني نسب البطالة، إلا أن النتائج الفعلية لم تعكس حقيقة هذا الطرح، حيث نجد أن الطاقة الاستيعابية لهذا البرنامج في التشغيل استطاعت أن تحقق فقط ثلث 1/3 مما هو متوقع ومسطر في الأهداف المرجوة، أي خلق حوالي 01 مليون منصب عمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني.

الخاتمة

ولكن في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش التي شرع فيها بداية من سنة 2001 والتي تعتمد على سياسة إنفاق توسعية، أحدثت نتائج إيجابية على حجم العمالة مقارنة بالفترة السابقة لها والتي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 28% بحيث انخفضت إلى حدود 10,2% سنة 2009، وما يقارب 9% في سنة 2014، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية التي تم صرفها خلال المخططات الثلاث -

2014، 2001- ، وكذا توافر الاقتصاد الجزائري على موارد بشرية كبيرة عاطلة عن العمل ، فإنه يمكن القول أن ما تحقق من تزايد في حجم العمالة نتيجة البرامج السابقة كان متواضعا خصوصا إذا ما أشرنا إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها على طريق القطاع الخارجي ، بحيث تزايد حجم الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 39 مليار دولار سنة 2009 ، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق نتيجة كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توظيف النمو قد ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

الهوامش

- الديوان الوطني للإحصائيات. الإحصائيات الاجتماعية، البطالة و التشغيل ، التقرير رقم 671 ،
أفريل 2014، ص14. 1-
- 2- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد
للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2110، ص166
- 3 - Pierre Bourdieu, Travail et travailleurs en Algérie, Editions Minuit, Paris, 1962, p45
- 4 - Friedman et P Naville, Traité de sociologie du travail, 2ème édition, tome 1, Edition Arman Colin, 1964, p147.
- 5 - منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2004، ص273.
- 6 - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العمل (إنجليزي، فرنسي، عربي)، دار الكتاب
المصري - دار الكتاب اللبناني، 1994، ص131.
- 7 - عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية العمل والعمال، بيروت، دار الراية الجامعية، بدون
سنة، ص135
- 8 - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985،
ص295
- 9 - زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص20.
- 10 - توفيق سلوم وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، دار التقدم موسكو، ط1، 1992، ص70.
- 11 - Muller. J et autres, Manuel et applications : Économie, Dunod, 4eme
édition, Paris, 2004. p 71
- 12- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصر،
عالم المعرفة 226، مطابع الرسالة، الكويت 1997، ص34.
- 13 - زواوي خالد محمد، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، القاهرة، مجموعة النيل
العربية، 2004، ص19.
- 14 - Bogdanov (ch) et Marlos(F), Lexique de théorie économique, Ed marketing
France 1992, p 107.
- 15- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، دار غريب، 1995، ص85.
- 16 - الأشوح زينب صالح، الاطراد و البيئة و مداواة البطالة، القاهرة، دار غريب، 2003،
ص36.
- 17- علا الصيداني، الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، الأمانة
العامّة، ورقة حول أثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول

العربية، 11-12 نوفمبر 2009، ص 7، <http://css.escwa.org.lb/elqd/1154/bp2.pdf> تم تصفح الموقع: 2014/09/09.

- 18 - مداخلة مسيكة بعداش: الأداء الفعال لدراسة الجدوى التقنية أحد مقومات نجاح المشروع الاستثماري مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 28-30 جوان 2003.
- 19 - مصطفى جليل إبراهيم، آليات التنمية المكانية بين النظرية و التطبيق، مجلة ديا لي، المعهد العربي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، 2009، العدد 40.
- 20 - ماهر أحمد، تقليل العمالة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، د ط، 2000، ص 81.
- 21 - مهدي كلو، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 97.
- 22 - حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 31 ماي - 2 جوان 2003.
- 23 - وثيقة منشورة في موقع رئاسة الحكومة <http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm>
- 24
- 25 - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 319.